

PROVISIONAL

A/42/PV.89
15 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	الرئيس :
(بوتسوانا)	السيد ليفوايلا	شم :
	(نائب الرئيس)	

- الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٣٩] (تابع)

- تقرير مجلس الامن [١١]

- قضية فلسطين [٣٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الامين العام
- (ج) مشاريع قرارات
- (د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64532/A

- أشار الاشعاع الذري : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٤]
- التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٦]
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٩]
- مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباسام دا إنديا : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٨٠]
- مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٨١]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/42/277 و A/42/465 و Add.1 و A/42/714) .

السيد كيبيدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت أزمة الشرق الاوسط ، التي تمثل قضية فلسطين جوهرها ، واحدة من أخطر كمادر التوتر المستمرة في العالم ، وأكثرها رهبة . واسترعت هذه المسألة اهتمام المجتمع الدولي لأكثر من أربعة عقود ، وظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة طوال هذه الفترة . ونشبت خمس حروب في الشرق الاوسط ، سببت معاناة كبيرة وألحقت بشعوب المنطقة الموت والدمار . وقد أعقب كل حرب منها وقفًا مهزوزًا لإطلاق النار سرعان ما خرق لتتجدد الأعمال القتالية مرة أخرى . وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن ، فما زال الموقف متفجرًا ، ويشكل تهديدًا كبيرًا للسلم والأمن الدوليين .

ولذلك ، يجب أن يستمر إدراج مشكلة الشرق الاوسط ، وأصلها المتمثل في قضية فلسطين ، في مقدمة جدول الأعمال الدولي . ولا يجب أن تحتل هذه المشكلة موقعًا ثانويًا من بين المشاكل التي يتعين على العالم أن يعالجها . لأننا إذا فعلنا ذلك ، نكون قد أخطأنا على نحو مأساوي ، لأنه سيتعين على العالم أن يدفع ثمنًا باهظًا بالأرواح والبؤس الإنساني ، كنتيجة لإنعدام الاستقرار والمواجهات العسكرية التي لا تنتهي .

ومن الضروري ، لإنجاز التسوية السلمية والدائمة للنزاع ، والتي نسعى إلى تحقيقها بكل قوة ، أن نصح الظلم الأساسي الواقع طوال عدة عقود . وللتبسيط ، نقول إن من الضروري أن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف . لقد نشأ هذا الظلم ضد الشعب الفلسطيني عن صدور وعد بلفور المشؤوم ، منذ ٧٠ سنة . فقد رضخت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لضغوط الحركة الصهيونية ، ووافقت على إنشاء دولة

يهودية في فلسطين التي كانت الغالبية العظمى من سكانها الأصليين من العرب الفلسطينيين . وسلمت الحكومة البريطانية المشكلة التي أوجدتها ، بعد أن أخفقت في تسويتها ، الى الأمم المتحدة التي إعتمدت القرار ١٨١ (د - ٣) الخاص بتقسيم فلسطين .

ويمثل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) ، المتخذ في عام ١٩٤٧ ، والذي أقيمت بمقتضاه دولة اسرائيل ، الإطار القانوني لإنشاء دولتين سياديتين في فلسطين الخاضعة للصاية ، إحداها يهودية ، والاخرى عربية . وبالنظر الى الجهود الضخمة التي بذلتها اسرائيل ومؤيدوها ، والذرائع الكثيرة التي استخدمتها لإعاقة قيام دولة فلسطينية ، فإنه يجدر بنا أن نذكر اسرائيل ومؤيديها أن القرار الذي يعطي لاسرائيل الحق الشرعي في إقامة دولتهم يدعو بالمثل الى إقامة دولة فلسطينية . فمفعول ذلك القرار لم يبطل بمرور الوقت . إن العدالة تتطلب أن يلبي أي طرف من الأطراف المستفيدة من وثيقة ما ، جميع المتطلبات الاخرى المنصوص عليها في نفس الوثيقة . إن ما يدعو الى السخرية هو أن اسرائيل التي أنشأتها الأمم المتحدة ، تقف الآن مُدانة لإعاقة التنفيذ التام للقرار الذي تسبب في وجودها وتحمل بنفسها مسؤولية تشتيت الكثير من الفلسطينيين ، عن طريق السياسات القمعية والعدوانية التي تنتهجها . وشرعت اسرائيل منذ إنشائها في ابتلاع كل فلسطين الخاضعة للصاية ، وغيرها من الاراضي التابعة للدول العربية رويدا رويدا ، عن طريق قيامها بأعمال عدوانية .

واستخدمت اسرائيل الحرب التي شنتها في عام ١٩٤٨ كغطاء لتجاهل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) وطرد الملايين من الفلسطينيين ، وتشريدهم في البلدان المجاورة كلاجئين ، وحرمانهم من حقهم غير القابل للتصرف في إقامة دولتهم . وقد ضمت اسرائيل معظم الاراضي التي خصت لإقامة الدولة الفلسطينية .

والحروب التي نشبت منذ ذلك الحين كانت في جوهرها حروب عدوان وضمت تستهدف تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى عن طريق ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية وتصفية الهوية الفلسطينية . وفي تحد كامل للمجتمع الدولي ، رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة وضمت القدس الشريف ومرتفعات الجولان . وزادت من اقامة المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية ، وذلك بهدف واضح هو تغيير الطابع الديموغرافي لتلك الأراضي .

بل إنه حتى اليوم وبعد أن أرغمت المقاومة اللبنانية الباسلة قوات الاحتلال على الانسحاب في عجلة ، تجر وراءها أذيال الخزي والخيبة ، ما زالت إسرائيل تحتل الجنوب اللبناني . وقد قدم ممثل لبنان صورة بيانية مروعة للتدمير الذي قامت به قوات الاحتلال . ومثلما هي الحال في الضفة الغربية وغزة ، عمدت إسرائيل الى تخريب البنية الاقتصادية والزراعية لإخلاء المنطقة من سكانها وتشتيت اللبنانيين واللجئيين الفلسطينيين . والهدف هو فرض وجود اسرائيلي دائم وربما ضم الجنوب اللبناني تماشيا مع الخطة الصهيونية الرامية الى اقامة إسرائيل الكبرى .

ويرد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (A/42/650) ، عرضا دقيقا للسياسات التي تتبعها إسرائيل في تلك الأراضي . ويشير التقرير الى أن السياسة العامة للحكومة الاسرائيلية ما زالت تقوم على مبدأ أن الأراضي سالفة الذكر تشكل جزءا لا يتجزأ من إسرائيل . وتتمثل تلك السياسة في جملة أمور من ضمنها نزع ملكية الأراضي الفلسطينية والطرده الجماعي واقامة المستوطنات غير الشرعية . إن القانون الدولي ، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ، يحدد حقوق الدولة القائمة بالاحتلال والتزاماتها والاتفاقية تقضي بحقوق واضحة ومحددة تماما لأي شعب يخضع للاحتلال . وقد واصلت إسرائيل ، بلا رادع ، انتهاك هذه الاتفاقية ، فالممارسات التي اتبعتها على وجه التحديد تحظرها الاتفاقية صراحة ، ومن ثم تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حمل إسرائيل على النهوض بمسؤولياتها والتزاماتها .

وقد انقضى عشرون عاما منذ أن احتلت القوات الاسرائيلية الغازية الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من الاراضي العربية . وبدلا من الاستعداد للجلاء عن هذه الاراضي ، تحكم قوة الاحتلال قبضتها عليها ونتيجة لذلك تصبح احتمالات الانسحاب الطوعي ضئيلة للغاية . فطيلة عشرين عاما ، لم تكف اسرائيل عن ممارسة الظلم لغرض أمر واقع جديد . وقد أعادت تأويل القوانين الموروثة عن عهد الانتداب البريطاني بما يتعارض ومصالح السكان الاصليين . فضلا عن ذلك ، ترفض الدخول في مفاوضات هادئة من أجل التوصل الى حل عادل ودائم ولكننا نعرف جميعا أن النتائج جاءت مغايرة لما كانت تأمله اسرائيل أساسا - أي تصفية الهوية الفلسطينية والكفاح الفلسطيني .

فعلى الرغم من هذا الضم الفعلي استمرت الانتفاضات والمقاومة العامة بلا هوادة . إذ أن الاحتلال وكل ما يستتبع من نتائج ، عزز بغير قصد الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة . وقد وضعت الانتفاضات السلطات الاسرائيلية في مأزق وسببت لها حالة من الاضطراب الشديد . فالتهديد الماثل في الهوية الفلسطينية الآخذة في الازدهار لا يمكن أن تحجبه ترسانات الأسلحة الحديثة أو الاساطير أو التفاسير التي تلفق التاريخ والتي تخدم مصالح الطرف القائم بالاحتلال .

إن الامم المتحدة عليها مسؤولية خاصة في السعي الى بلوغ حل في الشرق الاوسط . وبغض النظر عن التلغيق التاريخي الذي أفضى الى الصراع ، يجب على الامم المتحدة التدخل نظرا لما تشكله المسألة من خطر على السلم والامن الدوليين ولكفالة احترام القانون الدولي . وقد بذلت منظمنا جهودا كثيرة سعيا الى ايجاد تسوية سلمية .

وفي عام ١٩٨٣ اعتمد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في ايلول/سبتمبر إطار التسوية الشاملة . وتدعو توصياته ، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٨ جيم الى عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط على أن تشارك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ اتخاذ ذلك القرار ، لم يدخر الامين العام جهدا لتنفيذ مهمته المتمثلة في عقد مؤتمر السلم الدولي المدعو اليه . وقد أجرى مشاورات على أعلى

مستوى وأبنت الاغلبية الساحقة ممن تشاور معهم تأييدها للمؤتمر تأييدا كاملا . ولكن العقبة الأساسية ظلت للألف ، كما كانت الحال فيما يتعلق بجميع مبادرات السلم السابقة ، موقف الحكومة الاسرائيلية المعوق . ويلاحظ الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/42/714 ما يلي :

"ومع ذلك فإن العقبة الرئيسية حاليا هي من نوع مختلف وتتمثل في عدم قدرة حكومة اسرائيل بوجه عام على الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . وسيظل الطريق الى الامام محفوقا بالمصاعب الى أن تسلم الحكومة الاسرائيلية بأن عقد ذلك المؤتمر هو أفضل الطرق للتفاوض بشأن

التوصل الى تسوية سلمية" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٣)

والحجة التي تتذرع بها اسرائيل تبريرا لموقفها هي أن هذا من شأنه أن يفيد منظمة التحرير الفلسطينية . وهي تستمد التشجيع ، على وجه الخصوص ، مما تلقاه من تأييد في هذا الموقف من دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، طلبت هي أيضا ، بدورها في مرات مختلفة ، إبعاد دولة أخرى من عملية السلم في الشرق الاوسط . وكما أوضحنا سلفا لا ينبغي إبعاد أي من الاطراف الرئيسية من مؤتمر سلم يعقد بشأن الشرق الاوسط . وأي محاولة للتوصل الى اتفاق على حساب الشعب الفلسطيني مقضي عليها بالفشل . وينبغي لاسرائيل أن تواجه واقع وجود الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والاصيل . ولدى الدولتين العظميين بالمثل مصالح كبيرة في المنطقة شئنا ذلك أم أبينا . ومن ثم يقتضي الواقع الاستراتيجي اشتراكهما في أي عملية تستهدف إحلال سلم دائم في المنطقة .

ومما يثلج صدورنا ، أن هناك وعيا متزايدا حتى بين الدوائر التي تعارض أساسا مؤتمر السلم ، بأن مثل هذا المؤتمر ضروري لحل هذه المشكلة المعقدة . وفي هذا الصدد نشهد تطورا هاما ، حتى وإن كان في مرحلة مبكرة ، يتمثل في تعاظم عند الاسرائيليين الذي يؤيدون الرأي القائل بأن الموقف الراهن يتعذر الدفاع عنه وأنه يحيد عن ذات المبادئ التي تعلن اسرائيل انها تستند اليها ويتذكر هؤلاء ، وإن كانوا أقلية ، الكلمات التالية التي ردها قبل عشرين عاما البروفيسور ليبوفيتز :

"ينبغي لنا أن ننسحب سريعا من الاراضي ؛ وإلا فإن الاحتلال سيفسد

اسرائيل" .

وأملنا أن يشجع حلفاء اسرائيل الأقوياء أهل هذا الرأي بدلا من منح اسرائيل ما تمتعت به حتى الآن من حماية شاملة . إن الاتجاه الايجابي في العلاقات بين الدولتين العظميين ينبغي أن يهيئ لهما مناخا يظلمان في ظله بدور ايجابي في تسوية نزاع الشرق الاوسط . إن نزاع الشرق الاوسط مسألة أخطر من أن تتحمل أي سلبية . ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يфия بالتزاماتها حيال الشعب الفلسطيني وأن يكفلا إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف . فذلك هو السبيل الوحيد لإحلال الاستقرار والسلم في المنطقة . وفي رأي وفد أوغندا وكذلك الحكومة الاوغندية توفر خطة فاس الاساس الوحيد السليم للحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط .

وإننا مقتنعون بأن الطريق المنطقي والفعال الوحيد لتحقيق سلم عادل ودائم ، يكمن في الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة . وأيئة محاولة تبذل في غير هذا الاتجاه سوف تكون لا محالة محاولة عقيمة . وبما أن استعادة حقوق الشعب الفلسطيني تشكل حجر الزاوية في أية تسوية ، غني عن القول إن الشعب الفلسطيني ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، ينبغي أن يشارك في أية مفاوضات لهذا الغرض .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بياني بأيتين من القرآن الكريم ، تعرضان حالة الشعب الفلسطيني ، الذي يشكل احتلال وطنه جوهر مشكلة الشرق الأوسط :

"أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا ، وَإِنِ اللّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ
"الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللّهُ ، وَلَوْلَا
دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْجَمَتْ صَوَامِعُ وَبَيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا
اسْمُ اللّهِ كَثِيرًا ، وَلِيَنْصُرَنَّ اللّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ، إِنِ اللّهُ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ" . (سورة
الحج ، الآيتان ٣٩ و ٤٠)

إن جوهر مشكلة الشرق الأوسط أثناء السنوات الأربعين الماضية كان هو الاحتلال الصهيوني لفلسطين . وقد أدى الى حروب عديدة ، وأدى في الواقع الى صراع دائم بين أولئك الذين شردوا من ديارهم وجردوا من ممتلكاتهم وطُردوا من بلدتهم وبين قوات الاحتلال الصهيونية التي ما فتئت توسع نطاق اغتصابها للأراضي والممتلكات الفلسطينية . وقد شعر الشعب الفلسطيني دائما بأن لزاما عليه أن يدافع عن حقوقه المقتصة . وإن الآيتين اللتين تلوتهما توا كانتا واضحتين تماما فيما يتعلق بالولاية الإلهية الصادرة الى أولئك الذين طُردوا من وطنهم للدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال غير الشرعي لوطنهم الحبيب . إن التقليد الاسلامي ينص بصراحة على أن من يُقتل دفاع عن عرضه وماله يعتبر شهيدا . وقبل وجود ميثاق الأمم المتحدة بزمان طويل اعترف بحق الدفاع عن النفس وكرسته المصادر الاسلامية المنزلّة ، والتسليم بهذا الحق في القواعد الدولية يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني المسلم في مواصلة

كفاحه المشروع حتى تزول كل آثار العدوان الصهيوني وحتى يرتفع علم فلسطين من جديد على جميع أراضي فلسطين . وعلاوة على ذلك ، فإن فلسطين ، وهي أرض إسلامية ، تجعل العالم الإسلامي بأكمله مصمما على أن الدفاع عن فلسطين ليس فحسب حقا منحه الله للشعب الفلسطيني ، بل إنه أيضا واجب كل مسلم .

ولهذا ، فإن المشكلة الأساسية في الشرق الأوسط أعمق جذورا من أن تحل بطريقة ما بواسطة مقررات هذه الهيئة الدولية التي ترمي إلى تهدئة الخواطر . وكلما ازدادت الأمم المتحدة تنازلا وتبسيطا في معالجتها للاحتلال غير الشرعي لفلسطين ، ازدادت فرص نجاحها في وضع حد لهذه المشكلة تضاؤلا . ولهذا ، نعتقد أن مواصلة تدويل مشكلة احتلال فلسطين عن طريق المؤتمر الدولي لن تساهم إلا في زيادة الطين بلة بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي خانت الهيئة الدولية كما خانه دعاة القومية العربية . وإن الفلسطينيين المسلمين ، مثل بقية مسلمي العالم ، لا يشقون في الهيئة الدولية لأن هذه الهيئة قد حاولت دائما أن تغطي مركز الدولة على القاعدة الإرهابية التي أنشئت في فلسطينهم الحبيبة . وكانت الهيئة الدولية دائما بمثابة محفل تسدى فيه المشورة للفلسطينيين بالتسليم للمعتدي لصالح السلم ، بينما أضعفت الشرعية على السياسات والممارسات التوسعية غير الشرعية للمعتدي من أجل سلامة الشرق الأوسط واستقراره . ولا يسأل أحد أبدا الهيئة الدولية لماذا ينبغي أن يكون المعتدي الصهيوني بمأمن مطلق ، وعلى أي أساس ينبغي لأي فرد أن يتوقع استعادة السلم والأمن إلى الشرق الأوسط في الوقت الذي يتسع فيه نطاق احتلال فلسطين .

ويستحتم على الذين يرغبون باخلاص في وضع حد سلمي للحالة في الشرق الاوسط أن يمارسوا الحد الأقصى من الموضوعية وان يدركوا أن السلم لا يتلاءم مع احتلال فلسطين ؛ ولهذا بدلا من مطالبة الفلسطينيين بالتعايش مع الاحتلال ينبغي أن يحاولوا إرغام القوى المغتصبة على افساح المجال أمام عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه بغية المشاركة في تقرير مصيرهم السياسي . أليس من المنافي للعقل أن تحت العوائل الصهيونية التي يرجع أصلها إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو أي بلد آخر على الانضمام إلى القوى المغتصبة وسط ضجة تأييد دولية وأن يمنع المواطنون الفلسطينيون من العودة إلى وطنهم ؟

يعتقد وفدي أن جميع التحركات الدولية سواء كانت على هيئة قرارات تصدر عن الأمم المتحدة أو مؤتمرات دولية لن تجدي نفعا ما دامت تنص على اضعاف الصيغة الشرعية على الاحتلال والاعتراف بالكيان المصطنع الذي اقيم على رمال فلسطين الناعمة . ونحن نعتقد أن كفاح المسلمين الفلسطينيين في إطار جبهة اسلامية موحدة هو الحل العملي الوحيد للمشكلة . واذا مارغبت الهيئة الدولية في وقف سفك الدماء واحلال السلم في المنطقة فعليها أن تعبئ جميع مواردها لتفكيك قاعدة الاحتلال الصهيونية واتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني للعودة إلى وطنه والمشاركة في قرار سياسي سلمي من أجل تقرير المصير اذ أن لفلسطين الحق في السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية .

السيد زينينغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يصادف عام

١٩٨٧ مرور العديد من الاحتفالات السنوية التي تتعلق بمشكلة الشرق الاوسط والتي تعيد إلى الازهان على نحو يبعث على الاسى الازمة المتفاقمة وتعقيدات المتزايدة في المنطقة . فمنذ بضعة أيام فقط احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي ذكرنا بمعاناة الشرق الاوسط من النزاعات والارهاب والكراهية واليأس طوال أربعين عاما مضت ، وهي حالة ناجمة عن قضية واحدة معقدة للغاية ألا وهي قضية فلسطين ومصير الشعب الفلسطيني .

وشهد شهر حزيران/يونيه الماضي الذكرى السنوية العشرين لحرب عام ١٩٦٧ التي قامت خلالها القوات الاسرائيلية باحتلال الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، وقطاع غزة الذي استمرت اسرائيل في ترسيخه على نحو غير شرعي من خلال الضم التدريجي والتغيير النظامي والمتعمد للطابع الثقافي والديني والديموغرافي والاقتصادي-الاجتماعي لهذه الأراضي وممارسة سياسة "القبضة الحديدية" ضد السكان العرب في هذه الأراضي وانشاء المستوطنات اليهودية .

كما يصادف هذا العام الذكرى الخامسة لاحتلال اسرائيل المستمر لجنوب لبنان الذي غزته في عام ١٩٨٢ . ولقد أحاطنا ممثل لبنان الدائم في الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام (A/42/702) علما بالتدمير الذي تتعرض اليه الهياكل الأساسية الزراعية والاقتصادية في لبنان من جراء ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية الرامية إلى اجلاء السكان عما يسمى بالمنطقة الأمنية في الجنوب اللبناني .

إن تاريخ احتلال اسرائيل لفلسطين والأراضي العربية الأخرى في وقت لاحق ، بما في ذلك القدس الشريف ، ومصادرة قوات الاحتلال الاسرائيلية للممتلكات الفلسطينية والعربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الانسان الأساسية بشكل مستمر مدعومة بالوثائق على نحو واف . وان هذه الممارسات التعسفية هي التي تشكل لب المشكلة التي يواجهها الشرق الأوسط . ولقد أكد المجتمع الدولي في مناسبات عديدة أن السبيل الوحيد لاستتباب السلم والاستقرار في الشرق الأوسط يتمثل في استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ولاسيما حقه في تقرير المصير وانشاء دولته الخاصة به ، وانسحاب اسرائيل الكامل والفوري وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ولقد اعرب مؤتمر القمة الثامن الذي عقدته بلدان عدم الانحياز في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن اقتناعه بأن المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حلول جزئية تقتصر على بعض الجوانب المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط واستبعاد بعضها الآخر لن تؤدي إلا إلى المزيد من التعقيدات وتدهور الحالة ، وأكد أيضا على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، كما هو وارد في قرار الجمعية العامة

٥٨/٣٨ جيم الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية تحقيق حل عادل وشامل للمشكلة . ومازلنا على اقتناع بأن عقد مثل هذا المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة يمثل أفضل وسيلة لإقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ولهذا ، فقد رحبنا باتخاذ الجمعية العامة في العام الماضي للقرار ٤٣/٤١ دال ، الذي أيد عقد مؤتمر السلم . كما أننا نشعر بامتنان بالغ للجهود الخاصة التي بذلها الأمين العام وفقاً للولاية المناطة به في القرار ٤٣/٤١ دال منذ بداية هذا العام من أجل تعزيز عقد المؤتمر والتي أيدها المجتمع الدولي بشكل واسع النطاق .

وإننا على اطلاع تام بالمشاكل والعقبات التي اعترضت سبيل احراز تقدم في عملية الإعداد لعقد المؤتمر . ولقد أحاطنا الأمين العام علماً في تقريره (A/42/714) الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ المعروض على الجمعية العامة بشأن الهوات بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط لاتزال عميقة وبأن بعض هذه الهوات تتعلق في الدرجة الاولى بالاختلافات حول الجوانب الاجرائية للمؤتمر ، الامر الذي يؤكد أن نفس المشكلة القديمة لا تزال العقبة الرئيسية وهي رفض بعض الشخصيات الرئيسية على مسرح أحداث الشرق الأوسط وسلوكها المناوئ في بعض الحالات لفكرة عقد مؤتمر السلم كما وردت في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

مع ذلك ، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن الاختلافات بشأن الجوانب الاجرائية فيما بين الاطراف المعنية يمكن تذليلها . ولقد أشار رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، رئيس الوزراء روبرت موغابي إلى مسألة العقبات الاجرائية في بيانه أمام الاجتماع الوزاري للجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بالقضية الفلسطينية الذي عقد في هراري في الفترة من ١٤ إلى ١٥ نيسان/ابريل من هذا العام قائلاً :

"منذ أمد قريب ، واجهنا في زمبابوي عقبات مماثلة بشأن 'الاطراف التي ينبغي أن تحضر' و 'الاطراف التي ستتولى التمثيل ومن سيتكلم بالنيابة عن من' وغير ذلك عند عقد مؤتمر لانكاستر هاوس في عام ١٩٧٩ . ولكن في نهاية المطاف ، يمكن أن يكون هناك عنصر أساسي واحد يجب أن يهيمن على كل

العناصر الأخرى إذا ما رغبتنا في أن نحقق النجاح وهو أن هذا المؤتمر يجب أن يضم جهود كل الأطراف التي تستطيع وبمحض إرادتها أن تتبع الأقوال بالأفعال . إن ما نصبو إلى تحقيقه هو سلم شامل وعادل ودائم ، ولذلك ، فإن الأطراف التي تجتمع حول طاولة المؤتمر يجب أن تكون هي نفسها التي تتمكن من إقرار السلم ووضع حد لكل أشكال العداء " .

ولهذا تعتقد حركة بلدان عدم الانحياز أنه لا أمل في نجاح مؤتمر السلام إلا إذا كان الشعب الفلسطيني ، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، طرفا كاملا العضوية في المؤتمر معترفا به كل الاعتراف ، لأن منظمة التحرير الفلسطينية تستطيع تنفيذ ما تقوله ، والقدرة على التنفيذ ، كما قلت من قبل ، هي ما نتكلم عنه .

وكان هناك أيضا بعض التردد في قبول الطابع الدولي الكامل للمؤتمر المقترح وعقده تحت رعاية الأمم المتحدة . وغني عن القول أنه ، في ضوء اكتساب النزاع في الشرق الأوسط خلال فترة ٤٠ سنة من وجوده تعقيدات عميقة بالاقتران مع تشعبات دولية لا تنكر ، لا يمكن تسوية المشاكل بطريقة مرضية على صعيد ثنائي أو ثلاثي أو حتى اقليمي . وهذا هو سبب أننا ، في حركة عدم الانحياز ، مقتنعون بأن الاتفاقات الجزئية والمنفصلة لا يمكن أن تكون مفيدة ، وأنه لا يمكن لغير مؤتمر دولي كامل أن يعالج بطريقة مرضية وشاملة أزمة الشرق الأوسط .

ولا نزال نشعر بالأسف العميق لاستمرار الصراع بين الأشقاء الذي يعصف بين الدولتين الشقيقتين إيران والعراق . إن الخسائر البشرية والمادية المتكبدة نتيجة لهذا الصراع قد بلغت أبعادا خطيرة ومحنة للغاية . ولا يزال هذا الصراع المطول يحمل في طياته بوادر خطيرة للتصعيد والتوسع بسبب جذبه الوجود العسكري الأجنبي إلى منطقة الخليج . أننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وكذلك بالجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى تسوية عادلة لهذا الصراع تكون مقبولة لكل من العراق وإيران . ولابد لنا مرة أخرى أن نناشد الطرفين باحترام القانون الإنساني الدولي ووقف جميع الأعمال العدائية والسعي إلى حل سلمي لخلافتهما بالامتناع المصارم للمبادئ النبيلة لحركة عدم الانحياز .

وأخيرا ، نود في هذه المرحلة أيضا أن نعلن مرة ثانية تضامننا مع لبنان ، حكومة وشعبا ، وأن نؤكد من جديد تأييدنا التام لأمن لبنان ، ولسلامته الإقليمية ولحق لبنان حكومة وشعبا في ممارسة سيادته على كامل أراضيه ، داخل حدوده المعترف بها دوليا ، دون أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية .

السيد نتنياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جوهر هذه المناقشة هو "الحجة الجوهرية" . فقد ذكر في مطلع الفقرة ١ من منطوق القرار ألف المتخذ في العام الماضي : "إن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط" . والاستنتاج هو أنه إذا أمكن حل هذه المشكلة سيسود السلم في المنطقة .

وما برحت الأمم المتحدة - وهذه الجمعية العامة إذا جاز لي أن أضيف - عرضة لهذه الحجة في كثير من الأحيان ، ومن جانب العديد من المتكلمين ، وفي كثير من المحافل ، حتى أنها استنفدت الآن المناعة من الضجر التي يتحلّى بها أكثر الدبلوماسيين حنكة . وفي كل سنة تدرج القرارات التي لم يعد لدى أحد الصبر على قراءتها بما يؤكد على هذه النظرية الأساسية . وهكذا فإن "الحجة الجوهرية" ، كما اسمها ، تعلو على كل حجة . وقد ارتقت إلى مستوى الحقيقة البديهية . أو هل يا ترى ارتقت إلى هذا المستوى ؟

اعتقد أن الأمور تتغير . ربما لا تتغير في هذه القاعة ، مع أنها بدأت في التغير هنا . ولكنها تتغير بالتأكيد خارج هذه القاعة . فقبل ثلاثة أسابيع ، يبدو أن القادة العرب اكتشفوا في القمة العربية المعقودة في عمان ، "جوهرًا" جديدا لصراع الشرق الأوسط . ففي مظهر غير عادي من مظاهر الوحدة الخطابية ، وضعوا "الجوهر" القديم ، أي الجوهر الفلسطيني ، على الرف . ومن الجلي أن ما استقطب اهتمامهم هو الحرب في الخليج الفارسي ، حرب ما فتئت لثمان سنوات تلتهم أجساد مئات الآلاف ، وقريباً - بل في الحقيقة الآن - أجساد الملايين . وكانت دموية هذه السنة أشد من السنوات التي سبقتها .

ولكن الأمر لا ينطوي على سفك الدماء فقط . فكما يدرك القادة العرب كل الإدراك ، تهدد رياح الحقد التي تهب من طهران أنظمتهم في نهاية المطاف . وكما لاحظ المراقبون المحايدون لهذا الصراع ، فإن الاستخدام الإجرامي المتكرر من جانب العراق للأسلحة الكيميائية يضعف باستمرار المفاهيم المشتركة لما هو مسموح وما هو محظور في الحرب . وتتسم هذه التطورات ، في مثل هذه المنطقة المضطربة بالفعل ، بخطورة بالغة حقاً .

ومع ذلك ، فإن الحرب الإيرانية - العراقية ، بالرغم من أهوالها ، لا تكشف تماماً حقيقة الصراعات في الشرق الأوسط . ولعل أعضاء الجمعية يلاحظون أنني استخدمت كلمة "الصراعات" لا كلمة "الصراع" . هذه هي النقطة الأساسية . فليس في الشرق الأوسط صراع واحد ولا نزاع واحد . وليس هناك تناحر اقليمي أو قومي أو عرقي محدد يكمن في جذور نزاعاته التي لا تعد ولا تحصى . ان النزاع العربي - الاسرائيلي قائم بالطبع . ولكن هناك أيضا صراعات أخرى لا صلة لها به ، وهي أكثر ترويعا بأي مقياس نسبي للعنف والارهاب والخسائر بالأرواح .

من المحراء حتى السودان ، ومن بيروت إلى البصرة ، فان الصراع في الشرق الأوسط مزمن ومستمر ويمعب حله . واصبح العنف في معظم الاحيان القاعدة بينما اصبح الهدوء هو الاستثناء .

واسمحوا لي أن أوضح هذه الحالة المفجعة بأقصر طريقة أعرفها . في كل عام تعد بعثة بلادي موجزا عن العنف في الشرق الأوسط . وتجمع هذا الموجز ادارة معلومات البث الاداعي الاجنبي ، وتقتطف من التقارير المحفية العالمية ما يقع من أحداث في الشرق الأوسط . ونرى عادة أن معظم هذه التقارير ترد من مصادر عربية ومن مصادر شرق أوسطية . ولدي هنا قائمة وقائعية تسرد هذه الحوادث التي جرت في الشرق الأوسط ، وهي سجل مؤرخ للعنف يغطي الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . أي سنة كاملة منذ أن تحدثتُ آخر مرة من هذا المنبر في الجمعية العامة حول هذا الموضوع بالذات .

وسوف يوزع على الاعضاء بعد قليل العرض الكامل لها . ولكن اسمحوا لي أن اشير إلى ثلاث ملاحظات موجزة عنها . أولا ، لا يتصل أي من أعمال العنف المدرجة فيها بالصراع العربي - الاسرائيلي . ثانيا ، تشمل الصراعات جميع أجزاء الشرق الأوسط وجميع أنواع العنف : الخطف ، والمجازر ، والاعتقال ، وقصف السفن ، وضرب المدن بالمواريخ ، وما إلى ذلك . ثالثا ، والاهم هو أن هذه القائمة أطول بكثير من قائمة العام الماضي ، مما يعني أن الأمور لا تميل نحو التحسن على الإطلاق .

وهاكم مقتطفات حسب التسلسل الزمني من الصفحة الاولى ، وأبدأ بالتاريخ الاول
الموافق ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر : اصطدام بين مسلحي أمل والمسلحين الفلسطينيين في
لبنان يؤدي إلى مقتل ١٤ وجرح ٤ أشخاص ؛ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر : انفجار قنبلة
قرب البنك التجاري اللبناني في بيروت ؛ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر : جيش التحرير
الشعبي السوداني يقتل ٨٦ جنديا سودانيا ؛ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر : ايران تقتل ٥٢
عراقي ؛ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر : طائرات مجهولة الهوية تقصف شمالي السودان وتصيب
١٥ شخصا بجراح ؛ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر : الشوار المسلمون يقتلون بعثيين في
بغداد ؛ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر : بوليساريو تهاجم سفينة اسبانية لصيد الاسماك على
مقربة من ساحل الصحراء الغربية .

هذا بالنسبة لعام ١٩٨٦ . وإذا نظر المرء إلى نفس التواريخ في عام ١٩٨٧ ،
لرأي أن نفس الاحداث تقع - بل ما هو أدهى من ذلك . وإن المجلد - الذي يشكل تذييل
هذا البيان - يُدرج (٨١) حادث عنف مماثل ؛ مما يبلغ متوسطه حادثين يوميا .

ثمة استنتاج بسيط لا مفر منه . في الشرق الاوسط يُلجأ إلى العنف في بعض
الاحيان لانه الامل الاخير بل لانه الوسيلة المفضلة لتسوية المنازعات . إن الكفاح
المسلح ، كما يسميه أنصار هذا النهج ، يعد في نظرهم الطريقة الصحيحة ، بل الطريقة
الوحيدة . وتُرفض بشدة التنازلات والمفاوضات والحلول السياسية . فهي تنم بالنسبة
لهؤلاء الأشخاص عن ضعف جدير بالازدراء ، وتخلّ عن الكبرياء ومقدمة للاستسلام . وهذا
ينطبق على الصراعات داخل الدول وفيما بينها . ولهذا ، على سبيل المثال ، لاتزال
المذبحة في عاصمة لبنان مستمرة بلا هوادة . ولهذا لاتزال سوريا أيضا تواصل احتلال
ما يزيد على ٦٠ في المائة من أراضي ذلك البلد المنكوب . ولهذا ستصبح الحرب
الايرانية العراقية عما قريب أطول حرب في هذا القرن .

ولا يحتاج المرء إلى دعوة طرفي النزاع إلى سيادة العنف كيما يندحر السلام .
يكفي أن يفعل أحدهما ذلك . فعلى سبيل المثال ، مادامت ليبيا تمتدّد أن بوسعها أن
ترغم تشاد على الاستسلام ستستمر الحرب بين هذين البلدين .

هذا هو على وجه التحديد سبب استمرار النزاع العربي الاسرائيلي حتى هذا اليوم . وسيظل مستمرا مادام هناك من لا يزالون ملتزمين بتصفية اسرائيل بدلا من تحقيق السلم معها . فالمشكلة ليست ، ولم تكن أبدا ، أن العرب ليست لديهم دولة أخرى في فلسطين تحت الانتداب ، بل المشكلة هي أن اليهود لديهم دولة . ولهذا السبب بعينه رفضت الدول العربية خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين قبل أربعين عاما . ولم تهتم بتاتا بالدولة العربية التي نمت الخطة على انشائها . وعندما غزت هذه الدول دولة اسرائيل اليهودية الحديثة العهد لم يكن لها هم سوى تدميرها . ولهذا هاجمتها واستمر هذا الهجوم بشكل أو بآخر حتى يومنا هذا . واستمر في خمس حروب شنت ضد بلدي . واستمر في الحرب بين الحروب التي نسميها بالإرهاب . وهذا الهجوم يستمر هنا في هذه القاعة في مختلف القرارات التي تستخدم تعابير الأمم المتحدة الرقيقة ولكنها تدعو إلى تدمير اسرائيل . وأقصد هنا الصيغ التي تدعو إلى مد "انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية" ، أو "انشاء دولة ذات سيادة في فلسطين" ، وهي صيغ لا تكتف بالتستر على معانيها الحقيقية : ألا وهي أن "فلسطين" تعني اسرائيل ، وأن "الانسحاب الكامل وغير المشروط" يعني ازالة الدولة اليهودية . ومادام هناك ملتزمون بمحو أعدائهم ويسيطرون بصورة عمياء وراء ما يسمى "الكفاح المسلح" ، فلن تنعم بالسلام - لا في لبنان ولا في الخليج ولا في النزاع العربي الاسرائيلي ولا في الشرق الأوسط برمته . وإذا اردنا أن نتحدث بصدق عن لب الصراعات القائمة في الشرق الأوسط ، فهذا هو اللب .

وهذا يقودنا إلى التساؤل : كيف إذن يتحقق السلام ؟ انني أوصي بثلاثة أمور : أولا ، الاعتراف بالصراعات المنغلفة القائمة في المنطقة ؛ ثانيا ، معارضة قوى العنف والارهاب التي تُذكيها ؛ وثالثا ، تشجيع المفاوضات المباشرة بين الدول المعنية .

إن المثال المذهل الذي تحقق فيه هذا الأمر بنجاح يتمثل في اتفاقات كامب ديفيد حيث توفرت الشروط الثلاثة جميعها . أولا ، لم تحاول مصر واسرائيل حسم جميع المشاكل المعلقة في الشرق الأوسط بل ركزنا على جدول أعمال واقعي لحسم النزاع

العربي الاسرائيلي ؛ ثانيا ، لقد وفقتا بحزم ضد جميع التهديدات والتخويفات من جانب مناهضي السلم ؛ وثالثا ، لقد تفاوضتا مباشرة ، وجها لوجه .

إن قيمة هذا النهج تشهد عليها نتائجه : فالسلم المصري الاسرائيلي قد شهد مؤخرا مرور عقده الاول ؛ والبلدان العربية تعيد تدريجيا علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ؛ وقد اجتمع رئيس دولة عربي آخر علنا مع زعيم اسرائيل في محاولة لتوسيع دائرة السلم . وترحب اسرائيل بهذه التطورات وغيرها من التطورات الايجابية . فما من بلد يريد السلام أكثر منها ؛ وما من شعب يتوق إلى السلام أكثر مما يتوق اليه شعبها . وإلى جميع الممثلين الدائمين للدول العربية الذين يتهمون اسرائيل بعدم رغبتها في السلام أقدم باقتراح بسيط . انني مخول بالاجتماع معكم ، هنا الان ، لمناقشة السلام . وأرحب بأي ممثل دائم يريد أن يخرج ، الان ، من القاعة ليبدأ تلك المناقشات . ويمكنني أن أنتظر فترة أطول - ولكننا جميعا نعرف النتيجة .

إن حقيقة أن هذه الدعوة المباشرة والبسيطة والواضحة لن تحظى بالقبول وأنها ستقابل بالرفض تذعرا بشتى الذرائع والتلاعب بالالفاظ ، وأن هذه الجمعية لا يزال معروضا عليها قرار يرفض ضمنا كامب ديفيد ، وهي اتفاقية السلم الناجحة الوحيدة المعقودة بين اسرائيل ودولة عربية - كل هذا يشهد ببلاغة على العقبة الحقيقية الماثلة أمام حسم النزاع العربي الاسرائيلي .

وهنا ، كما في أماكن أخرى في الشرق الاوسط ، تشكل روح الرفض تلك بعينها اللب الحقيقي للصراع . ومادام هذا الموقف مستمرا ، فإن السلم سيبقى بعيد المنال . وحالما يزول هذا الموقف ، سيظهر السلم بسرعة مفاجئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيجرى في موعد لاحق التصويت على

مشروع القرار المقدم تحت هذا البند ، وسيعلم عنه في اليومية .

وحيث أن الجمعية تنتقل الآن إلى بنود أخرى في جدول الاعمال ، أود أن أبين أنه اذا رغب أي ممثل في ممارسة حق الرد بشأن مسألة الحالة في الشرق الاوسط فينبغي أن يفعل ذلك الآن .

طلب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الكلمة للرد . ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تلقت الجمعية العامة تحديا سافرا ، يدعو أطراف الصراع العربي الاسرائيلي إلى التفاوض .

وأفهم أن الأمين العام قدم تقريراً يذكر فيه ما يلي :

"ومع ذلك فإن العقبة الرئيسية حالياً هي من نوع مختلف وتتمثل في عدم قدرة حكومة إسرائيل بوجه عام على الاتفاق على مبدأ" [وأؤكد على ذلك ، مبدأ] عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٣)

ماذا نفعل في هذا الشأن ؟ هل نقبل التحدي ونذهب إلى طاولة التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع تحديد الأطراف التي ستحضر ؟ إننا لا نتعامل مع فراغ هنا .

لقد حددت أطراف الصراع تحديداً تاماً وواضحاً ، ولا يزال التحدي قائماً . إسرائيل هي الطرف الوحيد في ذلك الصراع الذي يرفض التوجه إلى طاولة التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة . فمن نصدق إذن ؟

ليس هذا مكانا لسرد الأكاذيب . ألم يكن الأمين العام على حق عندما أخبرنا بأن العقبة الرئيسية هي عدم قدرة حكومة إسرائيل على الاتفاق على المبدأ ؟ فإذا لم يكن مبدأ السلم ، فما الذي يريدون التفاوض بشأنه اذن . هذا هو السؤال الذي أطرحه هنا .

وأؤكد من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد وتعتقد تماما أن الطريق الأمثل - وربما الطريق الوحيد - لضمان السلم الشامل هو عقد مؤتمر السلام الدولي . المعني بالشرق الأوسط ، في إطار الشروط المحددة التي وضعتها الجمعية العامة ورخصت بها والتي تعين المشتركين والمبادئ التوجيهية ، إذا كان المراد احترام مبادئ الميثاق ، فهذا هو التحدي .

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/42/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن (A/42/2) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نختتم النظر في البند ١١

من جدول الأعمال .

البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (من A/42/L.33 إلى A/42/L.35 و A/42/L.40)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/801)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر الاعضاء بأن مناقشة

هذا البند اختتمت في الجلسة العامة الثانية والثمانين المعقودة يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف ، لعرض مشاريع القرارات A/42/L.33 و L.35 و L.40 .

السيد ساري (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لعل السادة

الممثلين لاحظوا أن مناقشة قضية فلسطين كانت مناقشة مسؤولة وبنّاءة من كل الوجوه .

وقد تمثل جوهر المناقشة في ضرورة قيام المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن ببذل

قمارى جهده التماسا لحل شامل وعادل ودائم لهذه القضية . وتحقيقا لهذه الغاية

اعترف بالاجماع بضرورة تمديد ولاية الآليات أو الأجهزة المكلفة بالنهوض بتحقيق هذا

الهدف ، واعادة التأكيد على خطة السلم التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها

٥٨/٢٨ جيم ، والتي تروج لعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات رأت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تطرح على الجمعية مشاريع القرارات التالية : مشاريع

القرارات A/42/L.33 و L.34 و L.35 التي قدمتها أفغانستان واندونيسيا وباكستان

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية

والسنغال وفييت نام وكوبا ومدغشقر ويوغوسلافيا ، ومشروع القرار A/42/L.40 الذي

قدمته اندونيسيا وباكستان وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية

الديمقراطية الالمانية والسنغال وفييت نام وكوبا ويوغوسلافيا .

مشروع القرار A/42/L.33 يتناول أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبفضل مساندة وتفهم الدول الاعضاء في منظمة

الامم المتحدة ، تمكنت اللجنة ، كما كانت الحال في الماضي ، من تنفيذ مهمتها التي

تمثلت أساسا في تزويد الرأي العام الدولي بمعلومات موضوعية عن قضية فلسطين .

وكانت اللجنة دائما في اضطلاعها بولايتها تدعو الدول الاعضاء ، وبخاصة الاطراف المعنية أو المهتمة ، الى المشاركة في اعمالها . وقد حرصنا دائما على أن نضع في اعتبارنا المشورة والآراء التي قدمتها لنا الدول أو الأجهزة الأخرى . وقد رأت اللجنة أن تأذن لها الجمعية العامة في السنة المقبلة بمواصلة تنفيذ ولايتها - وهذا هو الغرض من الفقرات من ١ الى ٤ من منطوق مشروع القرار ، وتقديم المساعدة الى المنظمات غير الحكومية في مجال اسهامها في البحث عن حل لقضية فلسطين ، وهو ما تؤكد عليه الفقرة ٥ من المنطوق . كما يبرجو مشروع القرار من الامين العام مواصلة تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة لاداء مهامها .

أما مشروع القرار A/42/L.34 ، فيتعلق بالاجراءات التي اتخذها الامين العام دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، كما تنص الفقرة ١ من المنطوق . في مشروع القرار هذا تثنى الجمعية العامة في الفقرة ٢ من المنطوق على تلك الاجراءات وترجو من الامين العام أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد التي تحتاج اليها للوفاء بالتزاماتها ؛ وفي الفقرة ٤ من المنطوق تدعو أعضاء المنظمة الى مد يد التعاون الى اللجنة الخاصة وشعبة حقوق الفلسطينيين ، وفي الفقرة ٥ تحيط علما مع التقدير بالاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء للاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، واصدارها طوابع برريد خاصة بهذه المناسبة .

أما مشروع القرار A/42/L.35 فإنه يتعلق بنشر المعلومات الدقيقة والشاملة بشأن قضية فلسطين على نطاق عالمي . وأشدد هنا على عبارة "المعلومات الدقيقة" لأنه كما قال الشاعر "ليس هناك ما هو أدعى الى الحزن من العمل عن جهل" . ان الجهل بقضية فلسطين كثيرا ما أدى الى وضع مفعج من الافتقار الى الفهم وسوء الفهم . وعندما تكون الدول على قدر كاف من الالمام بحقائق قضية فلسطين ستتفهم هذه القضية على نحو أفضل .

وفي هذا السياق رأت اللجنة أن إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة تستطيع أن تفضلع بهذا الدور على الوجه الأمثل . فقد سبق لها في حالات أخرى أن قامت بهذه المهمة بكل موضوعية وكفاءة وتفان ، ولم تتردد في طلب المساعدة من كل الاطراف المعنية أو المهمة بقضية فلسطين . وان العمل الذي اضطلعت به هذا العام لجدير بكل تقدير . وهذا ما توضحه الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار .

وخدمة للمصالح الحقيقية لجميع الاطراف يتعين على إدارة شؤون الاعلام أن تواصل عملها في العام المقبل مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية - كما تنص الفقرة ٢ من المنطوق - وذلك بأن تقوم - في جملة أمور - بتنظيم لقاءات للمحفيين ، واصدار المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين ، وتنظيم ايفاد المحفيين في بعثات اخبارية لتقصي الحقائق .

يتناول مشروع القرار A/42/L.40 مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . وقد ذكر عقد هذا المؤتمر في كثير من الاحيان خلال المناقشة العامة ، وخلال النظر في قضية فلسطين ، وفي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وفي مؤتمر القمة العربي الاخير في عمان . وتناول الامين العام لمنظمتنا المسألة باستفاضة في تقريره (A/42/714) . ولم يحدث من قبل أن توفر مثل هذا التوافق الدولي الواسع النطاق بشأن عقد المؤتمر .

ولذلك ، فإن الجمعية العامة لا يسعها إلا أن تلاحظ وتؤيد توافق الآراء هذا في مشروع القرار ، في الفقرة الاولى من ديباجته ، وتؤيد عقد المؤتمر باعتباره أفضل طريقة للتوصل الى تسوية عادلة للنزاع العربي الاسرائيلي الشامل الذي لا يزال قائما منذ أربعين عاما .

وفي الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار تؤكد الجمعية العامة مجددا أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ؛ وفي الفقرة الرابعة تؤيد فكرة عقد المؤتمر وفقا لاحكام القرار ٥٨/٣٨ جيم .

وتؤكد الجمعية مجددا ، في الفقرة ٥ من المنطوق ، الدعوة الى انشاء لجنة تحضيرية في اطار مجلس الأمن يشترك فيها الاعضاء الدائمون في المجلس ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر .

وفي الفقرة ٦ تؤكد الجمعية الحاجة الماسة لأن تبذل جميع الحكومات مزيدا من الجهود الملموسة والبناءة لكي يتسنى عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير ؛ وفي الفقرة ٧ ترجو من الامين العام أن يواصل جهوده بالتشاور مع مجلس الأمن لعقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

هذا باختصار جوهر مشاريع القرارات A/42/L.33 و L.35 و A/42/L.40 . وكما يلاحظ الاعضاء ، فإن هذه النصوص لا تتضمن لوما ولا إدانة لاية دولة . ويحاول مقدمو مشاريع القرارات الى الجمعية العامة أن يسهموا اسهاما متواضعا في البحث عن تسوية عادلة

سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد أخذوا في اعتبارهم حقائق الحالة الدولية وجميع الحساسيات التي تحيط بهذه المسألة . كما أنهم يأخذون في الاعتبار مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

وباعتمادنا مشاريع القرارات هذه ، سنكون قد أدينا مرة أخرى عملاً مفيداً . وفضلاً عن ذلك ، سنكون قد نقلنا إلى حيز الواقع الفعلي المقاصد والمبادئ التي نجتمع من أجلها سنوياً ليجاد الطرق والوسائل لاقامة مجتمع أفضل يستند إلى العدل والحب وحسن الجوار بين الدول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الأربعة أو عليها جميعاً . وستتاح الفرصة للممثلين أيضاً لتعليل تصويتهم بعد الانتهاء من التصويت عليها جميعاً .

وأذكر الجمعية العامة بأنه وفقاً للمادة ٨٨ من النظام الداخلي :
"لا يجوز للرئيس أن يأذن لمصاحب الاقتراح أو التعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه" .

وأذكر الممثلين أيضاً بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وتُدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد موروغان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤمن وفد بلادي بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط . ولذلك سنصوت مؤيدين لمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية اليوم ، لأننا نعتبرها اسهامات ايجابية في البحث عن تسوية سياسية شاملة . ويرى وفد بلادي أن أية تسوية عادلة دائمة لقضية فلسطين يجب أن تعترف في الوقت نفسه بحقوق دولة اسرائيل . وفي هذا الشأن نرى تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبغية تشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك في هذا الاتجاه ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحثهما على اتباع طريق الحلول التوفيقية والتنازلات المتبادلة . وأولئك الذين لا يزالون

يحثون اسرائيل على عدم الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يساعدون في عملية التنازلات المتبادلة . ومن ناحية أخرى فإن الدول التي لا تزال تنكر على اسرائيل حقها في الوجود لا تساعد هي أيضا قضية السلام . ولذلك يناشد وفد بلادي كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف كل منهما بالحقوق المشروعة للآخرى .

ان وفد بلادي يؤيد اقامة وطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يقبل ضم اسرائيل لهذه الاراضي . ويؤيد وفد بلادي أيضا بالكامل قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، ولاسيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٨٣) ، التي تشكل الاساس الرئيسي لسلام مستقر دائم حقيقي في الشرق الاوسط .

السيد بولسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

لقد اوضحت الاثنتا عشرة في بيانها بشأن قضية فلسطين يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ آراءها بشأن العناصر الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها تسوية النزاع العربي الاسرائيلي .

وبهذه المناسبة ، أشرنا أيضا الى اعلانينا الصادرين في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ حيث ذكرنا أننا نؤيد المؤتمر الدولي ، الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، باشتراك الاطراف المعنية وأي طرف يمكنه تقديم اسهام مباشرة و ايجابي في اعادة السلام والحفاظ عليه وفي تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا . ونرى أن هذا المؤتمر سيوفر اطارا مناسباً للمفاوضات اللازمة بين الاطراف المعنية بشكل مباشر ، وأنه يعد في الوقت الحاضر الصيغة الوحيدة التي تسمح لعملية السلام بأن تتحرك الى الامام .

تلاحظ الاثنتا عشرة تقريرى الامين العام المتصلين بمسألة المؤتمر الدولي (A/42/277 و A/42/714) . وقد أعربنا مؤخرا في هذه الجمعية عن تأييدنا الكامل للأمين العام في جهوده الرامية الى ايجاد وسائل تضيق أوجه الخلاف بين الاطراف ، ونتفق معه على الحاجة الى تقوية الاسس التي وضعت من قبل والبناء عليها .

وتشارك الاثنى عشرة في الشعور بالارتياح الذي أعرب عنه مشروع القرار A/42/L.40 بشأن توافق الآراء الدولي المتزايد المؤيد لعقد مؤتمر السلام الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة في وقت مبكر . إلّا أننا غير مقتنعين بأن مشروع القرار يعبر عن توافق الآراء بالمعنى المقبول بشكل عام لمفهوم توافق الآراء . وهذا يظهر بشكل خاص فيما يتعلق بالنداء الموجه في مشروع القرار لعقد مؤتمر دولي ذي شكل مقرر سلفاً . فحتى تتوفر للمفاوضات فرص النجاح ، من الضروري تجنب الحكم مسبقاً على الشكل الذي سيعقد به ، فهذا ينبغي أن يترك للأطراف المعنية بشكل مباشر .

وأخيرا ، وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الواردة في الوثائق من A/42/L.33 الى L.35 ، والتي لم تتغير كثيرا عن العام الماضي ، سبق أن شرحت الدول الاثنى عشرة موقفها وركزت ، بين جملة أمور ، على انه من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار على نحو مناسب الصعوبات المالية التي تواجه المنظمة وذلك عند تحديد مهام الهيئات المعنية .

السيد بوكير (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تشاور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على بذل جهودها العملية الرامية الى بدء مفاوضات لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي بما في ذلك المشكلة الفلسطينية . ويؤكد لنا الأمين العام في تقاريره بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال انه سوف يواصل جهده الخاص ، وانه سيستمر في العمل على استكشاف سبل التقدم في هذه العملية مع الأطراف المعنية ، وانه في هذا الجهد سيواصل الاعتماد على دعم مجلس الأمن لجهوده .

ان اليوم الذي يمكن أن تبدأ فيه المفاوضات لم يحل بعد ، لكن هناك خطوات بنّاءة تتخذ لتحقيق هذا الهدف . ولئن كنا لا نتفق مع جميع عناصر اعلان القمة للقادة العرب الذين اجتمعوا في عمان في الشهر الماضي فإننا نرى ان هذا الاعلان يمثل خطوة بنّاءة لانه يعترف بأنه لا بد من تسوية تفاوضية للصراع العربي الاسرائيلي وبانه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع . وهؤلاء الزعماء العرب أيدوا عقد مؤتمر سلام دولي تحت اشراف الأمم المتحدة :

"التسوية الصراع العربي الاسرائيلي على نحو سلمي وعادل وشامل" .

وهكذا فقد أيدوا ضمنا المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها العرب . وقد أكدت حكومة اسرائيل من جانبها ، استعدادها للدخول في مفاوضات مع جيرانها العرب لتسوية الصراع .

وحكومة الولايات المتحدة لا تستبعد أي سبيل - بما في ذلك المؤتمر الدولي - للتوصل الى اجراء المفاوضات الشئانية التي لا سبيل الى تجنبها ، واللازمة لتسوية

الصراع الذي طال أمده وحسم قضاياه المعقدة بما في ذلك المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ويتطلب الأمر مرونة وقدرة على الابتكار وشجاعة من جانب جميع الأطراف للوصول إلى مائدة المفاوضات .

وإذا ما أمكن بدء المفاوضات عن طريق مؤتمر دولي فلن يكون ذلك المؤتمر هو المؤتمر الذي وُصف في الخطوط الإرشادية غير المتوازنة الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم . فهذه الخطوط الإرشادية تسعى إلى فرض مفهوم معين لحل بعينه ، بدلا من أن تدفع الأطراف إلى التفاوض . وكما هو واضح في مشروع القرار A/42/L.40 المعروض علينا ، فإن محاولة ربط قرارات الجمعية العامة بالقرار ٥٨/٢٨ جيم تكشف عن نهج متحيز لن يعزز احتمالات التوصل إلى صيغة متفق عليها للمفاوضات ، ومن هنا لا تستطيع حكومة بلادي أن تؤيد مشروع القرار هذا .

يستند الأساس الصلب لجهود الأمم المتحدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي على قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يجسدان نهجا متوازنا ومبدئيا إزاء أي سلام تفاوضي . وقرارات الجمعية العامة السنوية حول نفس الموضوع ، لم تضيف أي شيء إلى هذا الأساس الصلب ، بل أنها بالأحرى أدت إلى تآكل ذلك الأساس بإضعاف المبادئ وإهمال الحاجة إلى نهج متوازن . أما مشاريع القرارات الثلاثة الأخرى المعروضة علينا بشأن مسألة فلسطين وهي A/42/L.33 و L.34 و L.35 ، فتعمل على ادامة هيئات وأنشطة أنشأتها الجمعية العامة وكرستها فقط لشرح المنظور الفلسطيني . ان حكومة بلادي تؤيد الحقوق الفلسطينية المشروعة ولكن يؤسفها أن تتخذ هذه الهيئات خطوات لتحويل هذا المنظور المتحيز إلى منظور مؤسسي . ان هذه الخطوات لا تتفق للألف مع الجهد الذي يرمي إلى جعل الأمم المتحدة راعية لمؤتمر لبدء المفاوضات . وينبغي أن يلقي اشراف الأمم المتحدة قبولا من جانب جميع الأطراف . ومشاريع القرارات المعروضة علينا لا تساعد على تحقيق هذا الهدف ، لذلك يعارض وفد بلادي هذه المشاريع جزئيا لأننا لا نرغب في الاسهام في السير في طريق نحن مقتنعون بأنه يقلل من امكانيات الأمم المتحدة في المساعدة في بدء مفاوضات تستند على قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وقد شجعتني أن أستمع إلى ممثل إسرائيل في بيانه بشأن قضية فلسطين ، وهو يحث
الاطراف على :

"أن ينظروا إلى المسألة الفلسطينية بوصفها مسألة تُحل من خلال
مفاوضات سلمية مباشرة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ،
مع مساعدة من الآخرين أو بغير هذه المساعدة وعلى أساس الاحترام المتبادل
لحقوق الاسرائيليين والعرب على السواء" . (A/42/PV.80 ، ص ٧٩)
ان العودة إلى أساسيات قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هو السبيل
المحيح للعمل . فهذان القراران يتضمنان أكثر الاسس قبولا على المستوى العالمي لإجراء
المفاوضات وبالتالي يمثلان أفضل أمل أمام الأمم المتحدة للاسهام في تسوية شاملة .
وهذه الجمعية لم تعزز ذلك الأمل بإتخاذ قرارات تزعم أنها تضيف شروطا جديدة
للمفاوضات التي لا تؤيدها جميع الاطراف ، وليست مقبولة على نحو عالمي من جانب
الاعضاء . وهذا في رأينا ليس هو السبيل إلى التقدم .

ان السبيل للسير قدما سبيل مستقيم ؛ لكنه ليس سهلا . فهو يكمن في محاولة
ايجاد اطار متفق عليه لبدء المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨
(١٩٧٣) لتحقيق سلم عادل ودائم وشامل يحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها .
وسوف تواصل حكومة بلادي جهودها لمساعدة الاطراف على التوصل إلى صيغة لمفاوضات ذلك
شأنها . فلا تجعلوا هذه الطريق أكثر معوجة وأكثر التواء ، ولا تقللوا من قيمة إسهام
الأمم المتحدة في تشكيل الأساس المقبول على نطاق واسع لتسوية الصراع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا إلى آخر المتكلمين

لتعليل التصويت قبل التصويت .

أود أن أبلغ الممثلين أن أفغانستان أصبحت من مقدمي مشروع القرار
(A/42/L.40) .

تبدأ الجمعية الآن عملية التصويت على مشاريع القرارات المعروضة عليها ،
والبت فيها .

تقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات A/42/L.33 و L.34 و L.35 و A/42/801 الوشقة .
ننتقل أولا الى مشروع القرار A/42/L.33 . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،
 السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

أُعتمد مشروع القرار A/42/L.33 بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٢

عضوا عن التصويت (القرار ٦٦/٤٢ ألف) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستصوت الجمعية العامة على

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.34 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ،
فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 شيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ،
 أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٠ عضوا عن

التصويت (القرار ٦٦/٤٢ ب.ع).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/42/L.35 . طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا

وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،
 بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا
الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ،
السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فيتنام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كندا ، اساترا ، الملات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، السلفادور ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هندوراس ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

أُعتمد مشروع القرار باغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ١٨ عضوا عن

التصويت (القرار ٦٦/٤٢ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): واخيرا نأتي الى مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/42/L.40 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،
 ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية
 الدومينيكية ، السلفادور ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، غرينادا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ،
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٤ عضوا عن

التصويت (القرار ٦٦/٤٢ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في تحليل تصويتاتهم بعد التصويت .

السيد أوكلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنعت

استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.40 . ويود وفدي ان يعلق على عنصر جديد في مشروع قرار هذا العام ، وبالتحديد على الفقرة ٧ من الديباجة . إن سياسة الحكومة الاسترالية تسترشد بالالتزام بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وتأييدها الراسخ لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ؛ بما فيه حقه في تقرير المصير ، اذا اختار ذلك ، وحقه في الاستقلال وامكانية اقامة دولته المستقلة . أما فيما يتعلق بالمقترح الخاص بعقد مؤتمر سلام دولي فترى استراليا ثمة فائدة في عقد ذلك المؤتمر بوصفه وسيلة لتيسير عملية التسوية . وبالتالي لا يمكن لاستراليا ان تؤيد العناصر الواردة في الفقرة السابعة من الديباجة التي تطمس القضايا الاساسية وترمي الى ان تحدد شكل المؤتمر الدولي .

السيد ايب (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت

اليابان لصالح مشروع القرار A/42/L.40 اعتقادا منها بان الامر يتطلب اطارا دوليا لحل مشكلة الشرق الاوسط وبان الحفاظ على عملية السلم والاستمرار فيها مسألة جوهرية لضمان الاستقرار في الشرق الاوسط . بيد اني اود ان أوضح ان اليابان لا تؤيد بالضرورة الآراء الواردة في مشروع القرار ، واليابان لديها تحفظات على بعض فقراته ، ولاسيما على الفقرة ٤ من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق .

السيد بيرغ جوهانسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

امتنعت النرويج عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.40 المتعلق بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط . ومهما يكن من امر فإن حكومة النرويج تؤيد تأييدا كاملا مفهوم عقد المؤتمر الدولي باشراف الامم المتحدة بوصفه وسيلة لتحقيق تسوية سلمية للصراع في الشرق الاوسط . ولا بد ان تركز التسوية على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تأخذ في الحسبان التطلعات الاساسية والمصالح الحيوية لجميع الاطراف المعنية . وفي هذا الصدد لابد من ان تؤخذ في الحسبان المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير.

بيد أن مشروع القرار الذي صوتنا عليه لتونا يحتوي على خطوط توجيهية مفصلة تتعلق بشكل وانماط هذا المؤتمر قد تفسر على أنها فرض لإجراء غير مقبول لدى جميع الأطراف وقد تضر بنتيجة المفاوضات . إن الحكومة النرويجية تشعر أنه من الحتمي تقرير اطار العمل ومحتويات المفاوضات بحرية من قبل الأطراف نفسها . لتلك الاسباب امتنعت النرويج عن التصويت على مشروع القرار .

وتحبذ الحكومة النرويجية إجراء المفاوضات في وقت مبكر وتؤيد الامين العام في جهوده الرامية الى تسوية الخلافات في الرأي وايجاد السبل الكفيلة بتضييق الشقة بين الأطراف .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد صوت وفدي مؤيدا على مشاريع القرارات A/42/L.33 و L.34 و L.35 و L.40 . وفي معرض تعليل التصويت أود أن أذكر أن وفد بلادي يعارض من حيث المبدأ أي قرار أو إجراء أو تقرير قد يتضمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة اعترافا باحتلال قاعدة الارهاب الصهيوني لفلسطين . ومهما يكن من أمر ، فإنه من الصعب علينا بصورة مماثلة أن نأخذ موقفا قد يُفسر بأنه تراجع عن تأييدنا العام لاشقائنا الفلسطينيين أو أن نظل بمعزل عن قضية فلسطين .

أما فيما يتعلق بالاشارة الى مؤتمر السلام الدولي ومؤتمر قمة عمان التي وردت في مشروع القرار A/42/L.40 فإن موقفنا معروف جيدا . إننا لا نريد أن نرى اشقاءنا الفلسطينيين على طاولة التفاوض مع المفتصبين الصهاينة ، ولا نريد تأييد قرار مؤتمر قمة عمان . إننا مقتنعون بأنه لا بد لقاعدة الارهاب الصهيونية أن تنسحب من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة دون قيد أو شرط ، بما فيها الاراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧ .

السيد مالاغا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : صوت وفد بيرو

مؤيدا مشاريع القرارات الاربعة التي اعتمدتها الجمعية العامة توا ، ويود مرة أخرى أن يعرب عن تأييده للقضية العادلة للشعب الفلسطيني وعن اقتناعه بأنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الاوسط إلا على اساس المبادئ التالية التي تشكل جوهر موقف بيرو من هذه القضية . أولا ، ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، حق الشعب الفلسطيني في العودة الى فلسطين والاعتراف بحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة ؛ ثالثا ، اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام عن طريق ممثلهم منظمة التحرير الفلسطينية ؛ رابعا ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وفي هذا السياق تؤيد حكومة بيرو تأييدا ثابتا عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط ، ومن ثم تؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام في هذا الاتجاه .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف حكومة

فنلندا بشأن قضية فلسطين كما هو عليه . إذ لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الاوسط إلا بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وممارسته لها ، ومنها حقه في تقرير المصير الوطني . ومن ثم يتعين على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ويجب اعطاء الفلسطينيين الحق في الاشتراك في جميع المفاوضات الخاصة بتقرير مصيرهم .

في عملية التصويت التي انتهينا منها توا امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرارين A/42/L.33 و L.34 ، حيث يعوزهما التوازن الذي ترى حكومة بلادي إنه شرط لا غنى عنه لايجاد تسوية شاملة عادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

وصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرارين A/42/L.33 و L.40 ، على الرغم من أن لديه تحفظات على بعض الصيغ . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.40 ، بوجه خاص مما يذكر أن فنلندا قد اشتركت في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين واشتركت في

توافق الآراء بشأن الوثائق الختامية لذلك المؤتمر . بيد أننا فعلنا ذلك مع تحفظاتنا الواردة في المرفق الخامس من تقرير المؤتمر . وفي هذا السياق ننوه إلى هذه التحفظات .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدي عن

التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.34 المتعلق بقسم الحقوق الفلسطينية . وأود أن أشدد على قلق كندا بشأن محنة الشعب الفلسطيني المأساوية . كما نود أن ننوه إلى تفاهمنا وتعاطفنا مع الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني التي ينبغي تعزيزها عن طريق تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعهدي جنيف . وكندا ، كما هو معروف جيدا ، تؤيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتؤيد اشتراكه اشتراكا كاملا في أية مفاوضات تؤثر على مستقبله . وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية نود مرة أخرى أن نذكر بأننا في حين لا نعترف بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، نرى أنها تعتبر عنصرا هاما في الرأي الفلسطيني . وهكذا فإننا نقدر الاتصالات الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

بعد أن أوضحنا المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها كندا فيما يتعلق بهذه المسائل ، يرجو وفدي أن تفهم بطريقة أفضل تحفظاتنا الجادة على الأسلوب الذي تؤدي به الأمم المتحدة وظائفها فيما يتعلق بالفلسطينيين .

في أغلب الأحيان ، نجد أن الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال ، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ، تفسدها روح التحيز التي نرى أنها تضر بما ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي ، ألا وهو القيام بكل ما في وسعنا للتشديد على الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل تفاوضي عادل للصراع العربي الإسرائيلي . كما نشعر بالقلق ، في هذه الفترة التي نعاني فيها من الضغوط المالية ، ازاء الازدواجية بين مهمة لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومهمة قسم الحقوق الفلسطينية وأنشطة إدارة الاعلام . هذان هما السببان الرئيسيان وراء عدم تأييد كندا للقرار الوارد في الوثيقة A/42/L.34 .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي يدعو الى عقد مؤتمر السلم الدولي المعنسي بالشرق الاوسط ، امتنع وفدي ، مرة أخرى ، عن التصويت ولا يزال يحدونا أمل متواضع في أن توفر مظلة مؤتمر السلم الدولي ، إذا أُعد الاعداد الصحيح ، الآلية التي يمكن بها احراز تقدم ملموس في عملية السلم . بيد أننا ندرك تماما الجهود المطلوب أن تبذلها الاطراف الرئيسية المعنية مباشرة لوضع الشكل التفاوضي الصحيح الذي يلبي شواغلها ويسهل احراز تقدم حقيقي نحو تحقيق السلم الدائم في المنطقة .

كما تود كندا الاعراب عن تقديرها للجهود التي بذلت مرة أخرى في صياغة مشروع القرار هذا بغية تحاشي إيراد العناصر الدخيلة واللهجة العدوانية التي كانت محل اعتراض كندا في السنوات السابقة . وبناء على هذا البعد الايجابي نشجع الاطراف المهمة على اظهار المرونة الضرورية والاعتدال اللازمين للقيام بجهد مخلص لإيجاد حلول لمشاكل الشرق الاوسط .

وعلى الرغم مما تقدم لم يستطع وفدي أن يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار A/42/L.40 بالصورة التي عرض بها . وبمفة خاصة لدينا تحفظات جادة حول بعض أحكام القرار ٥٨/٢٨ جيم التي أشير اليها مرة أخرى والتي نرى أنها تصدر أحكاما مسبقة على نتيجة المفاوضات .

ومن الضروري أن يكون هناك تأييد دولي للمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، وهو أمر ستواصل كندا التشجيع عليه . وفي هذا السياق أود أن يكون من الواضح تماما ان كندا لا ترى ان المؤتمر الدولي بديل لهذه المفاوضات المباشرة . ومازلنا نعتقد اعتقادا جازما أنه إذا كان هناك إطار دولي فينبغي أن يكون مقبولا لكل المعنيين بما في ذلك اسرايل حتى يمكن أن يسهل المفاوضات المباشرة بدلا من أن يعوقها .

ويجب أن يكون الهدف الاساسي للمجتمع الدولي هو إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي . فالاحداث الاخيرة التي أدت الى المزيد من الخسائر في الأرواح في شمالي اسرايل ، والتي تنذر بدورة جديدة من إراقة الدماء تؤكد ضرورة الاستمرار في توخي هذا الهدف على نحو متواصل . وفي رأينا انه حتى يكتب النجاح

لجهود المجتمع الدولي ينبغي أن تكون متفقة تماما مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، المعترف بهما دوليا باعتبارهما دعامة الحل الشامل . هذان القراران يتضمنان توازنا في التزامات الأطراف المعنية وهما يعترفان بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وهما يستلزمان احترام سيادة كل دول المنطقة - بما فيها اسرائيل - وسلامتها الإقليمية واستقلالها . وينصان على حق تلك الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ودون التطبيق الكامل لهذه المبادئ لا يمكننا أن نأمل في تحقيق السلم العادل الدائم في الشرق الأوسط ، ذلك السلم الذي ما فتئت كندا ملتزمة بتحقيقه .

السيد فرطاي (الجمهورية العربية الليبية) : لقد صوت وفدي لصالح

مشاريع القرارات الأربعة التي عرضت علينا A/42/L.33 و L.34 و L.35 و L.40 إيماناً من وفدي بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة الى دياره وممارسة حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني .

ولذلك فإن وفدي يتحفظ على أية اشارة في أي فقرة من الفقرات الواردة في المشاريع المشار اليها قد يفهم منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة انها تمس أي حق من الحقوق المذكورة .

كما أن وفدي يتحفظ أيضا على أية اشارة قد يفهم منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن بلادي تعترف بالأمر الواقع المفروض بالقوة في فلسطين المحتلة والذي يتناقض تناقضا رئيسيا مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يرغب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الادلاء ببيان . وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في نهاية معرض مقام في ردهة الزوار بهذا المبنى ، نرى صورة صبي فلسطيني يتطلع بعينين مشرقتين ووجه باسم إلى مستقبل يكتنفه السلم . واعتقد أن هذا الصبي قد حاله الصواب إذ راوده ذاك الشعور إزاء المستقبل . فنتيجة التصويت على مشروع القرار A/42/L.40 تبرر هذه النظرة الايجابية والمتفائلة .

فالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلم بغية إحلال السلم في منطقة الشرق الأوسط قد حظيت الآن بتأييد واسع النطاق وصل إلى نسبة ٦٥ إلى ١ بالمقارنة بنسبة ٤١ إلى ١ في السنة الماضية . ان الاثار السياسية التي تنطوي عليها تلك الأرقام هامة للغاية . ونحن نشعر بسعادة غامرة وبامتنان كبير لهذه النتيجة . ونشكر كل الذين أيدوا حقا السبيل الحقيقي المفضي إلى السلم - سلم يتحقق عن طريق مفاوضات تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة بولاية محددة عيّن بها قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وأكرر اننا نشكر كل الذين أيدوا هذه الدعوة إلى السلم .

لقد أدلى هنا ببعض البيانات التي تبعث حقا على الحيرة . إذ قال ممثل الولايات المتحدة إن السبيل الذي ينبغي السير فيه قدما هو :

"محاولة إيجاد إطار متفق عليه لبدء المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لتحقيق سلم عادل ودائم وشامل يحل المسألة الفلسطينية من جميع جوانبها" . (أعلاه ، ص ٤٣)

ويسعدنا أن تقر الولايات المتحدة بذلك . ولكن قيل في هذه القاعة نفسها إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يعالج البعد السياسي لقضية فلسطين . وبالفعل فإن كلمة "فلسطين" المؤلفة من ستة أحرف لا ترد في أي موضع من القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . إذن كيف تستطيع الإدارة الحالية للولايات المتحدة ادماج الجانب الخاص بقضية فلسطين في هذين القرارين ؟

لقد أعرب بعض الممثلين عن قلقهم ازاء الخسائر في الأرواح في شمال إسرائيل ، ولكن ماذا عن أرواح الأطفال والنساء في غزة ونابلس والخليل ؟ أو إن الدم العربي لا يعني بالنسبة اليهم شيئا ؟

وأخيرا يشير الجميع إلى "الحدود المعترف بها" فيما يتصل بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ولكن رجاء ، هل تستطيع الأمم المتحدة أن تخبرنا ما هي حدود إسرائيل المعترف بها ، وأين يقف التوسع الإسرائيلي ؟

اننا في منظمة التحرير الفلسطينية نعرف أن التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي . فالاحتلال العسكري لا يشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهما أمران متعارضان .

ولكن ، كما قيل هنا وكما ذكر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الرسالة التي وجهها يوم الاثنين الماضي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن ، تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية تماما قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وقد حظي أيضا ذلك القرار بالتأييد الكامل في الاعلان الصادر عن اجتماع القمة الذي عقد في عمان .

وأود أن أكرر فقط أننا سعداء لأن النسبة قد زادت هذا العام من ٤١ إلى ١ إلى ٦٥ إلى ١ . ان هذا انجاز عظيم . وكان ينبغي في الواقع ألا يظهر على لوحة التصويت في هذه القاعة الضوءان الاحمران اللذان يعترضان سبيل السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك ننهي نظرنا في البند ٢٨

من جدول الأعمال* .

البند ٧٤ و ٧٦ ومن ٧٩ إلى ٨١ من جدول الأعمال

آثار الإشعاع الذري : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/777)

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة

السياسية الخاصة (A/42/812 و Corr.1)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى : تقرير

اللجنة السياسية الخاصة (A/42/780)

مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا إنديا : تقرير

اللجنة السياسية الخاصة (A/42/704)

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة : تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(A/42/700)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد هولف ،

مقرر اللجنة السياسية الخاصة ، ليتولى عرض تقرير تلك اللجنة بشأن البند ٧٤ و ٧٦

و ٧٩ إلى ٨١ من جدول الأعمال .

السيد هولف (سوازيلند) ، مقرر اللجنة السياسية الخاصة (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة بعد ظهر اليوم خمسة

تقارير للجنة السياسية الخاصة لتتولى الجمعية النظر فيها .

يتعلق التقرير الاول ، المعروف على الجمعية العامة في الوثيقة A/42/777

بالبند ٧٤ من جدول الأعمال ، المعنون "آثار الإشعاع الذري" . لقد نظرت اللجنة

السياسية الخاصة في هذا البند في أربعة اجتماعات ، وبعد أن استمعت إلى ٢٤ بياناً

في المناقشة العامة ، اعتمدت مشروع القرار بغير تصويت . لذا توصي الجمعية العامة

باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١١ من التقرير .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ليفوايلا (بوتسوانا) .

أما التقرير الثاني الذي أتشرف بتقديمه بعد ظهر اليوم ، فهو يتصل بالبند ٧٦ من جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية" وهو وارد في الوثيقة A/42/812 و Corr.1 . وقد خصت اللجنة السياسية الخاصة بسبعة جلسات لبحث هذا البند وبعد الاستماع إلى ٣٦ متحدثا في المناقشة العامة ، اعتمدت دون تصويت مشروع القرار الذي يظهر في الفقرة ١١ من التقرير . والذي توصي به إلى الجمعية العامة لاعتماده .

ويرد التقرير الثالث في الوثيقة A/42/780 وهو يتعلق بالبند ٧٩ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" . وقد بحثت اللجنة هذا البند في سبع جلسات واستمعت إلى ٣٩ بيانا في المناقشة العامة . لذا ، فإنها توصي بمشاريع القرارات الأحد عشر لدى الجمعية العامة لاعتمادها . إلا أن هناك مشروعين قرارين قد اعتمدا دون تصويت ، أما البقية فقد اعتمدت بتصويت مسجل .

أما بالنسبة للبند ٨٠ من جدول الأعمال ، المعنون "مسألة الجزر المملوكة غلوريوز وخوان دي نوبا ويوروبا وباساس دا إنديا ، فيرد تقرير اللجنة في الوثيقة A/42/704 . وللأسباب المنصوص عليها في الفقرة ٣ من التقرير توصي اللجنة السياسية الخاصة عن حق بضرورة إدراج البند المذكور على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين لعام ١٩٨٨ .

وأخيرا وليس آخرا ، أقدم تقرير اللجنة بشأن البند ٨١ من جدول الأعمال المعنون "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة" . وهو وارد في الوثيقة A/42/700 . وللأسباب الواردة في الفقرة ٢ من التقرير ، توصي اللجنة بعد ذلك بضرورة أن تدرج الجمعية العامة ذلك البند على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك من مقترح وفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السياسية الخاصة .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذا ستقتصر البيانات التي سيجري الادلاء بها على تعليقات التصويت . إذ أن مواقف الوفود فيما يتعلق بشتى توصيات اللجنة الخاصة قد أوضحت في اللجنة وهي مثبتة في المحاضر الرسمية ذات الصلة .
فهل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ ، أن تقتصر الوفود - قدر الإمكان - حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

وهل لي أن أذكر الأعضاء أيضا بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ ، يحدد تحليل التصويت بمدة عشر دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .
والآن أدعو الأعضاء إلى أن يوجهوا انتباههم إلى تقارير اللجنة السياسية الخاصة .

سننظر التقرير الأول للجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال المعنون "أثار الاشعاع الذري" (A/42/777) .
والآن ، ستبت الجمعية في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١١ من تقريرها (A/42/777) .

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٧/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا الآن بحثنا للبند

٧٤ من جدول الاعمال .

والآن أدعو الاعضاء إلى توجيه انتباههم إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٧٦ من جدول الاعمال المعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية" (A/42/812 و Corr.1) .

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في

الفقرة ١١ من تقريرها (A/42/812 و Corr.1) .

وقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار هذا دون تصويت .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٤٢) .

السيد ناهيس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

بلادي أن يشرح موقفه بشأن المقرر الذي اتخذتوا . لقد انضم الوفد البرازيلي إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار الخاص بالبند ٧٦ من جدول الاعمال ، كما ورد في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/812 و Corr.1) . ومع ذلك ، فإننا نود أن نسجل خيبة أملنا إزاء حقيقة أنه لم يكن بالإمكان مرة أخرى في هذه الدورة التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع ادراج بند جديد خاص باللجنة الفرعية القانونية على جدول الاعمال . وواضح في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية توا أنها ترجو من اللجنة الفرعية القانونية الانتهاء من اختيار بند جديد لجدول اعمالها .

وسيشارك الوفد البرازيلي - كالمعتاد - بأسلوب بقاء في الجهود الخاصة بالتفاوض . وعلى نفس المنوال ، سنعارض المزيد من التأخير في حل هذه المشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا بحثنا للبند ٧٦

من جدول الاعمال .

والآن ستنظر الجمعية في تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٧٩ من

جدول الاعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى" (A/42/780)

وستبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الأحد عشر التي أوصت بها اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٣٣ من تقريرها (A/42/780) .
والآن أ طرح للتصويت مشروع القرارا (الف) المعنون "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين" .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتو ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : إسرائيل .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار بآء معنـون
"الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلستينيين في الشرق الأدنى" .

اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار بآء (القرار ٦٩/٤٢ بآء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار جيم ، المعنـون
"تقديم المساعدة الى النازحين نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت في حزيران/يونيه
١٩٦٧ وبعد ذلك" ، اعتمد أيضا دون اجراء تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة
تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار جيم (القرار ٦٩/٤٢ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع
القرار دال ، المعنـون "الهابت والمنح الدراسية المعروضة من الدول الاعضاء للتعليم
العالي بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين" . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيفوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ،
هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -
الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،
مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان
تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتو ،

فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اسرائيل .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضو

واحد عن التصويت (القرار ٦٩/٤٣ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار هاء معنون

"اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة" . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -

الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : كوستاريكا ، ليبيريا ، زائير .

مشروع القرار هاء اعتمد بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ٣ أعضاء

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ هاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار واو معنون

"امتتاع توزيع المخصصات على اللاجئين الفلسطينيين" . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي ، دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، ستغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،

سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ،
اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، غينيا الاستوائية ، اليونان ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار واو بأغلبية (١٣) صوتا مقابل ٢٠ صوتا مع امتناع ٤ أعضاء

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ واو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

زاي ، المعلنون "السكان واللاجئون النازحون منذ عام ١٩٦٧" . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،

مصر ، اشيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،

ليبيريا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
البرتغال ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار زاي بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٧ عضوا

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ زاي) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار

حاء ، المعنون "الايادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين" . طلب اجراء
تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار

السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،

مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية

الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ،
 السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، الكامبيرون ، كندا ،
 جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
 الدانمرك ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ،
 ايطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار جاء بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٨ عضوا

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ حاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع

القرار طاء ، المعنون "حماية اللاجئين الفلسطينيين" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنفافورة ،

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بليز ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الدانمرك ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، أوروغواي ، زائير .

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٣ طاء) *

* بعد ذلك أبلغ وفد مصر الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار ياء معنون

"اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية" . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ،

ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،

مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،

بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،

البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت
لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
السلفادور ، غينيا الاستوائية ، ليبيريا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار ياء بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوتين مع امتناع سبعة

أعضاء عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ ياء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأخيرا ، نأتي الى مشروع

القرار كاف المعنون "جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين" . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت
لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،

فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : غينيا الاستوائية .

اعتمد مشروع القرار كاف بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد

عن التصويت (القرار ٦٩/٤٢ كاف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من النظر

في البند ٧٩ من جدول الأعمال .

سننظر الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة حول البند ٨٠ من جدول الأعمال

المعنون "مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوبا ويوروبا وباساس

دا إنديا" . (A/42/704) .

ستبث الجمعية الآن في التوصية التي قدمتها اللجنة السياسية الخاصة في

الفقرة ٤ من تقريرها .

توصي اللجنة بأن تدرج الجمعية العامة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها

الثالثة والأربعين البند المعنون "مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوبا

ويوروبا وباساس دا إنديا" .

إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا من النظر في

البند ٨٠ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٨١ من جدول الأعمال

المعنون "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة" A/42/700 .

وتوصي اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تدرج الجمعية

العامة البند المعنون "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة" في جدول الأعمال

المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين .

في حالة عدم وجود أي اعتراض ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد تلك
التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا الآن من النظر في

البند ٨١ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥